مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السادس/ العدد الثاني
ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية: دراسة قياسية تحليلية

The Impact of Corruption on Economic welfare: an Econometric Study

د. حمود حميدي بني خالد

hmoodhmeadi@gmail.com

جامعة الطفيلة التقنية، الأردن

تاريخ الاستلام: 2019/07/22 تاريخ قبول النشر: 2019/12/05

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن للفساد أثرا سلبيا ذا دلالة إحصائية على الرفاهية الاقتصادية، ولا يختلف الأثر في المستويات الدنيا من الفساد أو المستويات العليا فالأثر سلبي خطي، كما توصلت الدراسة إلى أن قوة العلاقة بين الفساد والرفاهية هي متوسطة، وأن الفساد بحسب معامل التحديد يفسر 10% تقريبا من التغيرات التي تحصل في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مكافحة الفساد هو عامل مساعد على تحسين الرفاهية وليس هو العامل المحدد الوحيد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الرفاهية الاقتصادية، CPIA، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: I32، C16.

المؤلف المرسل: حمود حميدي بني خالد، **الإيميل:** hmoodhmeadi@gmail.com

Abstract:

This study aims at measuring the impact of corruption on economic welfare. The study found that corruption has a negative impact with statistical significance on economic welfare, The effect is not different in the lower levels of corruption or higher levels, The negative effect is linear. According to R^2, corruption interprets approximately 10% of the changes in the growth rate of per capita GDP, This suggests that the anti-Corruption is a factor in improving welfare and not the only determinant.

Keywords: Corruption**,** Economic Welfare**,** CPIA**,** GDP Growth.
JEL classification : C16,I31.

I. المقدمة

إن الاقتصاد نشاطا وسياسة وعلما يبتغي تعظيم الرفاهية الاقتصادية للإنسان، والرفاهية مفهوم نفسي فضفاض من الصعب تكميمه، ولكونه هدفا منشودا كان لابد من تحديد مؤشرات تبين مقدار ما تم إحرازه من تقدم صوب الهدف، وتسهيل رسم الخطط الرامية إليه، ومن أبرز مؤشرات الرفاهية متوسط ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، فمن المعلوم أن الإنسان خلق محتاجا على هذه الأرض، ولا بد من سلع وخدمات لإشباع هذه الحاجات، فكلما حصل الفرد على سلع أكثر بجودة أعلى كان أكثر رفاها.

ولأهمية الرفاهية الاقتصادية فإنه من الطبيعي أن يوجه البحث العلمي الاقتصادي لدراسة كل العوامل المؤثرة سواء سلبا أو إيجابا، ولعل كفاءة استخدام الموارد أبرز العوامل المؤثرة إيجابا، في المقابل يعتري هذه الكفاءة مثبطات أبرزها الفساد. والفساد هو " ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب الصالح العام، مّما يؤدي إلى ضرر في البناء الاقتصادي للدولة من خلال هدر موارد الدولة الاقتصادية، وزيادة الأعباء على الموازنة العامة، وخفض كفاءة الأداء الاقتصادي، وسُوء توزيع الموارد، مما ينعكس سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (عليمات، 2015، ص 22). ولكن هنا يبرز التساؤل: **هل أن الأثر السلبي للفساد على الرفاهية الاقتصادية هو مقرر في البناء النظري الاقتصادي؟ وما مدى تأثير الفساد على الرفاهية الاقتصادية؟**

على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تنفي الأثر السلبي للفساد على الاقتصاد، مثل دراسة (Leef, 1964) إذ توصل الباحث بأن الفساد يؤثر ايجابا على التنمية في الدول الأقل نموا، فهو عامل مشجع للمستثمرين للعمل بحرية دون تدخل الحكومة، كما أنه يعزز من الابتكارات والتي قد تكون ممنوعة من قبل الحكومة، كما أن التراخيص والتفضيلات التي تعطى للمنتجين من خلال عمليات فساد تعزز من تنافسية هؤلاء المستثمرين، بالإضافة إلى أن الفساد قد يشكل خطة بديلة للمستثمرين للخلاص من السياسات الحكومية الكارثية التي تؤثر على الاستثمار.

وقد عُزز اتجاه Leef بعدد من الدراسات منها: (Acemoglu & 2000 Verdier,) فقد رأى الباحثان بأن الفساد هو جزء من آلية عمل الاقتصاد (اليد الخفية) لمعالجة الاختلالات الناتجة عن تدخل الدولة في حرية الاقتصاد، ودراسة (Egger 2005 & Winner,) إذ توصل الباحثان إلى أن الفساد يعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي المباشر، ودراسة (Shittu & others,2018) التي تنفي أي أثرا للفساد على النمو الاقتصادي.

على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تنفي الأثر السلبي للفساد على الاقتصاد، إلا أن معظم الدراسات قد أكدت الأثر السلبي للفساد على المتغيرات الاقتصادية، مما يعني أن الفساد عامل مثبط لكل السياسات والأنشطة الداعمة للرفاهية الاقتصادية، ومن أبرز هذه المتغيرات الوسيطة:

1. متوسط دخل الفرد: دراسة (Ahmad & Arjumand, 2016) أجريت الدراسة على 94 بلدا خلال الفترة 1996 إلى 2010، وقد توصلت الدراسة إلى أن تفشي الفساد يؤدي إلى مزيد من الهجرة مما ينعكس على متوسط دخل الفرد بالسلب، ودراسة (Nazar, 2014) وقد أجريت الدراسة على عشرين بلدا: عشرة منها ذات مستوى فساد مرتفع، والأخرى على النقيض من ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي قوي للفساد على متوسط دخل الفرد.
2. التنمية الاقتصادية: دراسة (الفياض، 2015) وقد أجريت الدراسة على العراق، وقد توصل الباحث إلى أن للفساد أثرا سلبيا كبيرا على النمو والتنمية في العراق، ودراسة (عليمات، 2015) على الاقتصاد الأردني، ودراسة (محمد، 2013) على الاقتصاد الجزائري.

3. جودة البنى التحتية والخدمات الأساسية: دراسة (الفياض، 2015) وقد توصل الباحث إلى أن الفساد يساهم في إضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية، ودراسة (محمد، 2013) والتي توصلت إلى أن الفساد يقوض قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية.
4. الاستثمارات الأجنبية: دراسة (عليمات، 2015) وقد توصلت إلى أن للفساد انعكاسات سلبية على معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، ودراسة (مختار، 2014) والتي أجريت على الاقتصاد السوداني وقد توصلت الدراسة إلى أن استشراء الفساد في السودان قد أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج، وكذلك ودراسة (الفياض، 2015) ، ودراسة (محمد، 2013).
5. النمو الاقتصادي: دراسة (Sekrafi & Sghaier, 2018) أجريت هذه الدراسة على 13 بلدا من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 1984 إلى 2012، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي مباشر للفساد على النمو الاقتصادي، ودراسة (Chang & others,2017) والتي أجريت على 87 دولة خلال الفترة من 2002 إلى 2012 ، وكذلك دراسة (Emin & Alpaslan, 2017) على عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ودراسة (d'Agostino & 2016 others,) والتي أجريت على 106 بلدا من بلدأن العالم، ودراسة (عليمات، 2015)، ودراسة (الفياض، 2015) ، ودراسة (Chaib & Siham, 2014) على الاقتصاد الجزائري، ودراسة (Dridi , 2013).
6. الاستثمارات المحلية: دراسة (عليمات، 2015)، ودراسة (الفياض، 2015).
7. البطالة: دراسة (مختار، 2014) أجريت الدراسة على الاقتصاد السوداني وقد توصلت الدراسة إلى أن استشراء الفساد في السودان قد أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر وهروب الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

ومن هنا تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية؛ وتكتسب الدراسة أهمية خاصة لعدة أسباب منها:

- إن متغيرات الدراسة من الأهمية بمكان: فالرفاهية الاقتصادية هي مبتغى كل المجتمعات، وهي الهدف المنشود الذي تسعى اليه كل النظريات الاقتصادية، والسياسات المقررة من قبل السلطات الاقتصادية، وبالتالي يجب دراسة كل ما قد يؤثر

على تحقيق هذا الهدف. وأما المتغير الآخر المستقل وهو الفساد فتأتي أهميته من التوجه العام لكل الأنظمة لمكافحته إيمانا منها بآثاره السيئة الاقتصادية والاجتماعية.

- إن مجتمع الدراسة يمثل جميع بلدان العالم، وبالتالي تمتلك هذه الدراسة سمة التعميم.
- إن منهج هذه الدراسة – كما سيتم شرحه تباعا خلال هذه الدراسة– يعتمد على إيجاد التغير في معدلات الفساد خلال العقد الأخير ثم يرى أثر ذلك على التغير في أحد مؤشرات الرفاهية خلال ذلك العقد، وذلك لما يتميز به مستوى الفساد بالتغير البطيء نسبيا عبر الزمن، وهذا شيء طبيعي إذ أن مكافحة الفساد تتطلب تغيير بالقيم والثقافة والتشريعات، ولعل هذه المنهجية هي ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باختبار صحة الفرضية القائلة "**إن للفساد أثرا سلبيا ذا دلالة إحصائية على الرفاهية الاقتصادية**" من خلال تصميم نموذج قياسي يقوم على تحديد أثر الفساد – ممثلا بمعدل التغير في مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector)– على الرفاهية الاقتصادية – ممثلة بمعدل النمو خلال عشر سنوات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita growth %) مقاسا بالأسعار الثابتة. وهي دراسة مقطعية لعام 2017 طبقت على دول العالم حسب تصنيفات البنك الدولي.

II. وصف البيانات:

1 مؤشر الفساد

لقد اعتمد الباحث مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector) وهو أحد مؤشرات برنامج تقييم السياسات القطرية والمؤسسية (**C**ountry **P**olicy and **I**nstitutional **A**ssessment) والمستقى من بيانات بنك المعلومات المنشور على الموقع الالكتروني للبنك الدولي. وتتدرج قيم هذا المتغير من 1 إلى 6؛ حيث تمثل القيمة 1 أعلى مستوى من الفساد و القيمة 6 تمثل أقل مستوى من الفساد، وتعطى قيمة سنوية لكل دولة اعتمادا على قوة الرقابة للسلطة التشريعية والقضائية على إدارة السلطة التنفيذية، وكذلك إتاحة المعلومات للمجتمع المدني.

ويتميز هذا المؤشر بالتغير البطيء نسبيا عبر الزمن، وهذا شيء طبيعي إذ أن مكافحة الفساد تتطلب تغيير بالقيم والثقافة والتشريعات، لذلك ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث سنتين متباعدتين (2008، 2017) لتكوين مؤشر معدل عن التغير في مستويات الفساد في البلد المعني، وكما يوضح الجدول رقم (1).

وبالإطلاع على الجدول رقم (1) يمكن رصد الملاحظات التالية: (أنظر الشكل رقم (1)):

الشكل رقم (1): بيانات الفساد

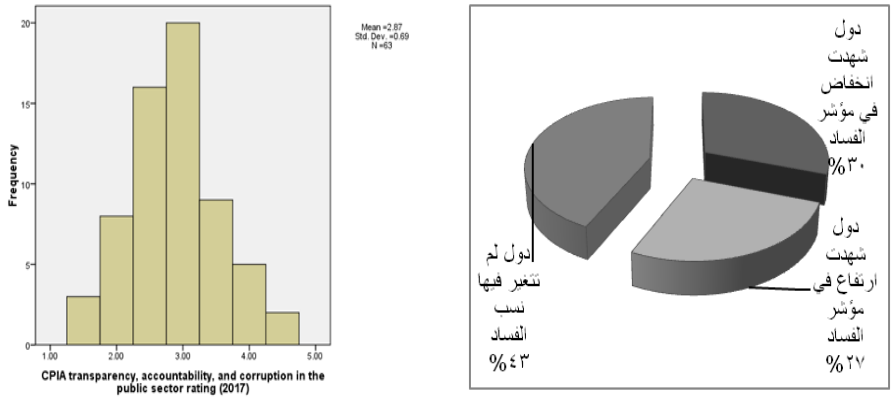

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

.https://databank.worldbank.org

- في عام 2017 فإن 88.9% من عينة الدراسة قد حصلت على درجات أقل من 4 مما يعني انتشار الفساد في عالمنا المعاصر.
- إن 30.2% من دول العينة قد شهدت انخفاضا في مستويات الفساد في مقابل ارتفاع لدى 27% من دول العينة، مما يعني عدم وجود تحسن في العقد الأخير.

2. مؤشر الرفاهية الاقتصادية

من المعلوم أن المجتمعات قاطبة تسعى لتعظيم رفاهية أفرادها اقتصاديا، ويعتمد ذلك على تحقيق عدد من الأهداف نجملها بأربعة أهداف رئيسية: الكفاءة والعدالة والنمو والاستقرار، وبالتالي فإن أدوات قياس تحقيق هذه الأهداف ما هي إلا مؤشرات على مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، ومن أبرز هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (السبهاني، 2016، ص 18، ص 43).

المقياس المعتمد في هذه الدراسة هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2010 هي سنة الأساس) مقيما بالدولار الأمريكي، وقد تم الاعتماد على بيانات بنك المعلومات المنشور على الموقع الالكتروني للبنك الدولي، حيث تم استخراج المؤشر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، وقد تميز هذا المؤشر بعدد من الميزات، وهي:

- أنه مؤشر لمتوسط ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات منتجة على أرض الدولة، وهو من أكفأ مؤشرات الرفاهية الاقتصادية.
- تم استبعاد أثر السكان بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.
- تم استبعاد أثر التضخم باحتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اعتمادا على أسعار عام 2010.
- تم استبعاد أثر تباين القوة الشرائية للعملات المختلفة لعينة الدراسة باعتماد الدولار الامريكي كمقياس موحد لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1): مؤشر الفساد في الدول عينة الدراسة

Country Name	2008	2017	the Growth	Country Name	2008	2017	the Growth
Afghanistan	2	2	0.000	Maldives	2.5	2.5	0.000
Bangladesh	3	2.5	-0.167	Mali	3.5	3	-0.143
Benin	3.5	3.5	0.000	Mauritania	2.5	3	0.200
Bhutan	4	4.5	0.125	Moldova	3	2.5	-0.167
Burkina Faso	3	3.5	0.167	Mongolia	3	3.5	0.167
Burundi	2	1.5	-0.250	Mozambique	3	2.5	-0.167
Cabo Verde	4.5	4	-0.111	Nepal	3	3	0.000
Cambodia	2.5	2	-0.200	Nicaragua	3	2.5	-0.167
Cameroon	2.5	2.5	0.000	Niger	3	3	0.000
Central African Republic	2.5	2.5	0.000	Nigeria	3	3	0.000
Chad	2	2.5	0.250	Pakistan	2.5	3	0.200
Comoros	2.5	2.5	0.000	Papua New Guinea	3	3	0.000
Congo, Dem. Rep.	2	2	0.000	Rwanda	3.5	3.5	0.000
Congo, Rep.	2.5	2	-0.200	Samoa	4	4	0.000
Cote d'Ivoire	2.5	3	0.200	Sao Tome and Principe	3.5	3.5	0.000
Dominica	4	4	0.000	Senegal	3	3.5	0.167

Ethiopia	2.5	3	0.200	Sierra Leone	2.5	3	0.200
Gambia	2	2	0.000	Solomon Islands	3	3	0.000
Ghana	4	3.5	-0.125	St. Lucia	4.5	4.5	0.000
Grenada	4	4	0.000	St. Vincent and the Grenadines	4	4	0.000
Guinea	2	2.5	0.250	Sudan	2	1.5	-0.250
Guinea-Bissau	2.5	1.5	-0.400	Tajikistan	2	2.5	0.250
Guyana	3	3	0.000	Tanzania	3	3	0.000
Haiti	2	2.5	0.250	Timor-Leste	3	2.5	-0.167
Honduras	3	3	0.000	Togo	2	3	0.500
Kenya	3	3	0.000	Tonga	3.5	3.5	0.000
Kiribati	3	3.5	0.167	Uganda	3	2	-0.333
Kyrgyz Republic	2.5	3	0.200	Uzbekistan	1.5	2	0.333
Lao PDR	2	2.5	0.250	Vanuatu	3	3	0.000
Lesotho	3.5	3	-0.143	Zambia	3	3	0.000
Madagascar	3.5	2.5	-0.286	Zimbabwe	1	2	1.000
Malawi	3	2.5	-0.167				

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

.https://databank.worldbank.org

وقد قام الباحث باشتقاق مؤشر آخر اعتمادا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى يتوافق مع المتغير الآخر(معدل التغير في مستويات الفساد) من خلال قياس النمو في عام 2017 عنه في عام 2008 بمعنى أدق تم تعديل المتغير إلى معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد تم التوصل إلى النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول (2) مؤشر الرفاهية في الدول عينة الدراسة

Country Name	the Growth	Country Name	the Growth
Afghanistan	39.0%	Maldives	19.1%
Bangladesh	56.5%	Mali	11.4%
Benin	12.1%	Mauritania	6.2%
Bhutan	55.7%	Moldova	33.9%
Burkina Faso	22.2%	Mongolia	56.3%
Burundi	-7.5%	Mozambique	32.5%
Cabo Verde	4.7%	Nepal	32.0%
Cambodia	48.6%	Nicaragua	30.0%
Cameroon	14.9%	Niger	13.4%
Central African	-23.2%	Nigeria	13.3%

Republic			
Chad	1.8%	Pakistan	17.8%
Comoros	-0.6%	Papua New Guinea	34.5%
Congo, Dem. Rep.	26.2%	Rwanda	46.8%
Congo, Rep.	3.2%	Samoa	5.1%
Cote d'Ivoire	34.8%	Sao Tome and Principe	20.6%
Dominica	-6.1%	Senegal	14.0%
Ethiopia	87.1%	Sierra Leone	20.2%
Gambia, The	1.1%	Solomon Islands	14.7%
Ghana	48.6%	St. Lucia	4.3%
Grenada	12.2%	St. Vincent and the Grenadines	2.2%
Guinea	31.1%	Sudan	34.6%
Guinea-Bissau	13.8%	Tajikistan	45.4%
Guyana	37.1%	Tanzania	35.0%
Haiti	4.1%	Timor-Leste	-33.1%
Honduras	11.2%	Togo	20.7%
Kenya	28.2%	Tonga	14.1%
Kiribati	8.3%	Uganda	18.0%
Kyrgyz Republic	21.6%	Uzbekistan	65.4%
Lao PDR	71.4%	Vanuatu	-0.8%
Lesotho	28.0%	Zambia	28.0%
Madagascar	-7.0%	Zimbabwe	56.4%
Malawi	15.5%		

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

.https://databank.worldbank.org

ونلاحظ من هذا الجدول بأن 87.5% من دول العينة قد حققت نموا موجبا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو مؤشر على تحسن وضع الرفاهية في هذه البلدان، ومما يعزز هذه النتيجة أن متوسط النمو بلغ 22.3 % وهو رقم كبير. وإذا ما ربطنا هذه النتائج مع النتائج المستخلصة من تحليل مؤشر الفساد نلاحظ أن البلدان التي أحرزت تقدما في مكافحة الفساد أحرزت في المقابل تقدما في تحسين رفاهية الأفراد اقتصاديا– أنظر الشكل رقم (2) – ولكن تبقى هذه النتيجة أولية لا يمكن تعميمها، إذ يتطلب الامر المزيد من التحليل الإحصائي المتخصص، وهذا ما تم إعداده في المحور اللاحق.

الشكل (2) ربط مؤشر الفساد بمؤشر الرفاهية

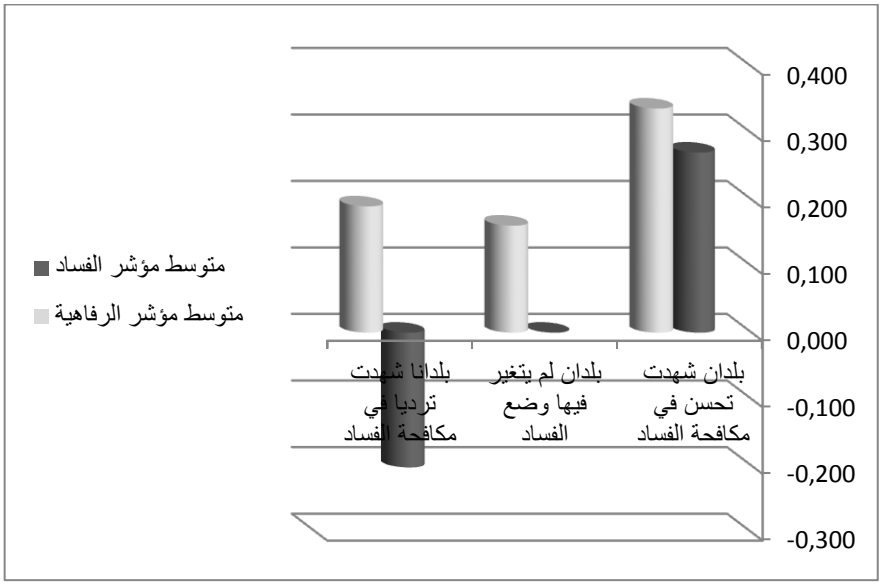

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي:

.https://databank.worldbank.org

III. الدراسة القياسية

1. متغيرات الدراسة

1.1 المتغير المستقل وهو مؤشر الفساد: مقاسا بمعدل التغير في مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector) ، وقد اصطلح عليه في هذا البحث بالرمز CORR وقد تم احتساب هذا المعدل وفق الصيغة التالية:

$$CORR_{2017} = \left(\frac{Corruption\ Index_{2017} - Corruption\ Index_{2008}}{Corruption\ Index_{2008}}\right) * 100\%$$

2.1 المتغير التابع: هو مؤشر الرفاهية الاقتصادية مقاسا بمعدل النمو خلال عشر سنوات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita growth %) مقاسا بالأسعار الثابتة حيث اعتمدت سنة 2010 كسنة أساس من مصدر البيانات (البنك الدولي، 2017) وقد اصطلح عليه في هذا البحث بالرمز GDPG وتستخرج هذه النسبة وفق القانون التالي:

$$GDPG\ (\%)_{2017} = \left(\frac{Real\ GDP\ per\ capita_{2017} - Real\ GDP\ per\ capita_{2008}}{Real\ GDP\ per\ capita_{2008}}\right) * 100\%$$

$$Real\ GDP\ per\ capita = \frac{Real\ GDP}{midyear\ population}$$

2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع بلدان العالم والمنشور والمعترف بها ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي وعددها (215)، أما العينة فتتكون من جميع هذه البلدان التي توافرت عنها بيانات عن السنتين (2008، 2017) وقد بلغ حجم العينة (63) بلدا – أنظر الجدول رقم (1)– وهو ما نسبته (29.3%) من مجتمع الدراسة (مجموعة البنك الدولي، 2017). والدراسة مقطعية تقيس أثر معدل التغير في الفساد لعام 2017 على معدل النمو في الرفاهية الاقتصادية لعام 2017.

3. النموذج القياسي

قام الباحث بتكوين نموذج انحدار خطي بسيط تمثله الدوال التالية:

$GDPG = f(CORR)$

$GDPG_i = \alpha + \beta\ CORR_i + \mu_i$

حيث أن:

GDPG: معدل النمو خلال عشر سنوات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita growth %) مقاسا بالأسعار الثابتة.

CORR: معدل التغير في مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector) .

μ: المتغير العشوائي.

4. نتائج التحليل الاحصائي الأولي

قام الباحث بالاستعانة ببرنامج (SPSS) لتحديد شكل العلاقة بين المتغيرين، وتم اختبار معنويتها باستخدام اختبار T، بافتراض أن النتائج ذات دلالة إذا كانت α أقل من 0.05، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (3).

بفحص شكل العلاقة بين المتغيرين نجد أن العلاقة خطية بدلالة أن α تشير إلى دلالة إحصائية أكثر ثقة من أشكال العلاقة الأخرى ($\alpha = 0.013$) أنظر الشكل رقم (3).

جدول رقم (3) النتائج الإحصائية التي تبين أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية

Equation	α	R^2	B_1	B_2	B_3
Linear	0.013	0.096	+0. 324		
Quadratic	0.046	0.098	+0.291	+0.89	
Cubic	0.090	0.103	+0.338	+0.473	-0.461

المصدر: إعداد الباحث.

الشكل رقم (3): اتجاه العلاقة بين المتغيرين

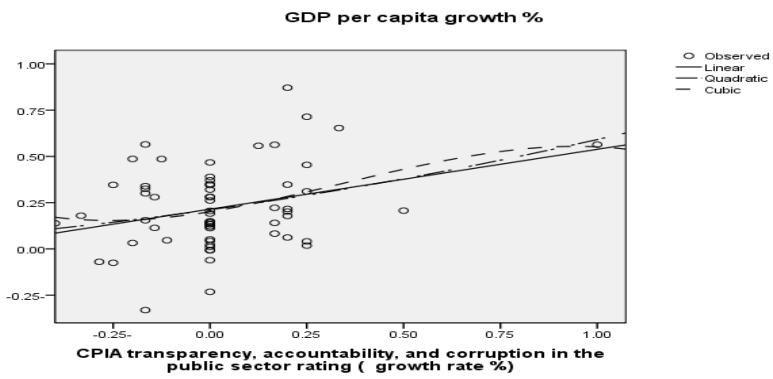

المصدر: إعداد الباحث.

- إن اتجاه العلاقة يشير إلى تأثر المتغير التابع بالمتغير المستقل ايجابا بدلالة (β +0.324 =) وتم تعزيز هذه النتيجة باستخراج معامل الارتباط سبيرمان (R = + 0.31)، ولكن هنا يجب أن ننتبه إلى أن المؤشر CPIA transparency, (accountability, and corruption in the public sector يتمثل بالشفافية والفساد والمساءلة لذلك فالرابط إيجابي فيما يخص الشفافية والمساءلة وهو سلبي فيما يخص الفساد، بمعنى آخر أن النتيجة الإحصائية تشير إلى تأثر الرفاهية الاقتصادية سلبا بارتفاع ممارسات الفساد وإيجابا بالممارسات المكافحة للفساد كالشفافية والمساءلة في القطاع العام.
- إن قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع هي متوسطة بدلالة معامل التحديد (R^2 = 0.096) حيث يشير إلى أن المتغير المستقل مسؤول عن حوالي 9.6% عن التغيرات التي تحدث في المتغير السابع، ويؤكد هذه النتيجة معامل الارتباط سبيرمان (R = + 0.31) إذ يشير إلى ارتباط متوسط.

- وبالتالي نصل إلى نتيجة مفادها وجود أثر سلبي ذي الدلالة الإحصائية للفساد على الرفاهية الاقتصادية، وبالتالي قبول الفرضية القائلة: " **إن للفساد أثرا سلبيا ذا دلالة احصائية على الرفاهية الاقتصادية** ".

5. تفسير النتيجة

إن هذه النتيجة تمتلك مقومات التعميم إذ خلصنا اليها من تحليل بيانات (63) بلدا، وهي تتفق مع المنطق القائل بأن هذه الآفة والمسماة بالفساد هي تنخر في جميع مقومات الرفاه الاقتصادي والمتمثلة بالكفاءة والعدالة والنمو والاستقرار، ولا يختلف الأثر في المستويات الدنيا من الفساد أو المستويات العليا فالأثر سلبي خطي كما أثبتت الدراسة الإحصائية، وبالتالي هنا لا يمكن أن نقرر بأن مستويات متدنية من الفساد هي تساعد على اختصار الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، وإنما هو الأثر سلبي أيا كان شكل الفساد.

إن قوة العلاقة بين الفساد والرفاهية هي متوسطة، وإن الفساد بحسب معامل التحديد يفسر 10% تقريبا من التغيرات التي تحصل في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مكافحة الفساد هو عامل مساعد على تحسين الرفاهية وليست هو العامل المحدد الوحيد، وأن الرفاهية الاقتصادية مرهونة بطائفة كبيرة من العوامل: حجم عوامل الإنتاج، ومستوى كفاءة عوامل الإنتاج، وشكل التناسب بين عوامل الإنتاج، ومستوى توظيف عوامل الإنتاج، وطريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج، والإطار الذي تعمل داخله عوامل الإنتاج والظروف المهيأة للإنتاج كالعدالة التوزيعية وعدم التباين الكبير بين الطبقات، وظروف الاستقرار بكافة جوانبه المالي والنقدي والاقتصادي والسياسي والأمني (داود وآخرون، 2005، ص-ص 27-30).

لذلك فإن تحسين مستويات الرفاهية الاقتصادية متمثلا بكم وجودة السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد لقوام معيشته هو مرهون بالقضاء على مظاهر الفساد وخلق بيئة تتيح تفاعلا أمثل بين الأفراد والموارد، ومن هنا نوصي كافة شعوب العالم لتبني الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد منهجا أصيلا في أي نظام اجتماعي.

IV. الخاتمة

لأهمية الرفاهية الاقتصادية فإنه من الطبيعي أن يوجه البحث العلمي الاقتصادي لدراسة كل العوامل المؤثرة سواء سلبا أو إيجابا، ولعل كفاءة استخدام الموارد أبرز العوامل المؤثرة إيجابا، في المقابل يعتري هذه الكفاءة مثبطات أبرزها الفساد. وتتساءل هذه الدراسة حول اتجاه ومدى تأثير الفساد على الرفاهية الاقتصادية.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة فلم يكن هناك إجماعا على الأثر السلبي للفساد على الرفاهية الاقتصادية، فهناك قلة من الدراسات ترى أثرا ايجابيا للفساد على الرفاهية الاقتصادية، والدراسات الأكثر ترى بأن الأثر سلبي. وقد فسر الفريق الأول نتيجته بأن الفساد هو عامل مشجع للمستثمرين للعمل بحرية دون تدخل الحكومة، ولولا تدخل الحكومة لما وجد الفساد، فالفساد هو جزء من آلية عمل الاقتصاد (اليد الخفية) لمعالجة الاختلالات الناتجة عن تدخل الدولة في حرية الاقتصاد، أما الفريق الثاني فيبرر موقفه بالواقع الذي رصدته طائفة كبيرة من الدراسات والذي يثبت التأثير السلبي للفساد على طائفة كبيرة من المتغيرات المترابطة أبرزها: التنمية والنمو والاستثمار وكفاءة السياسات الحكومية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية، وقد تميزت الدراسة بمنهجها إذ أن مجتمع الدراسة يمثل كل دول العالم، والأمر الآخر أنها اعتمدت على إيجاد التغير في معدلات الفساد خلال العقد الأخير– معدل التغير في مؤشر الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام– ثم يُرى أثر ذلك على التغير في أحد مؤشرات الرفاهية خلال ذلك العقد– معدل النمو خلال عشر سنوات في الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita growth %) مقاسا بالأسعار الثابتة– وذلك لما يتميز به مستوى الفساد بالتغير البطيء نسبيا عبر الزمن، وهذا شيء طبيعي إذ أن مكافحة الفساد تتطلب تغيير بالقيم والثقافة والتشريعات، ولعل هذه المنهجية هي ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، اهمها:

- انتشار الفساد في عالمنا المعاصر، بدلالة أن 88.9% من عينة الدراسة – في عام 2017 – قد حصلت على درجات أقل من 4 وفق مؤشر الشفافية والفساد والمساءلة في القطاع العام والمكون من 6 درجات.

- بأن 87.5% من دول العينة قد حققت نموا موجبا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو مؤشر على تحسن وضع الرفاهية في هذه البلدان.
- أن للفساد أثرا سلبيا ذا دلالة إحصائية على الرفاهية الاقتصادية، ولا يختلف الأثر في المستويات الدنيا من الفساد أو المستويات العليا فالأثر سلبي خطي كما أثبتت الدراسة الإحصائية، وبالتالي هنا لا يمكن أن نقرر بأن مستويات متدنية من الفساد هي تساعد على اختصار الإجراءات البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، وإنما هو الأثر سلبي أيا كأن شكل الفساد.
- أن قوة العلاقة بين الفساد والرفاهية هي متوسطة، وإن الفساد بحسب معامل التحديد يفسر 10% تقريبا من التغيرات التي تحصل في معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن مكافحة الفساد هو عامل مساعد على تحسين الرفاهية وليست هو العامل المحدد الوحيد، وإن الرفاهية الاقتصادية مرهونة بطائفة كبيرة من العوامل.

V. المراجع

1. داود، حسام، وآخرون. (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي. ط 3. دار المسيرة. عمان.
2. السبهاني، عبد الجبار. (2016). مدخل اسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية. ط 1. المؤلف. اربد.
3. عليمات، خالد. (2015). "انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: حالة الأردن ". رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3. الجزائر.
4. الفياض، عباس. (2015). مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. The Scientific Journal Arab Academy in Denmark, (16), 158-200. doi:10.12816/0015483
5. محمد، وارث. (2013). الفساد وأثره على الفقر : إشارة إلى حالة الجزائر. دفاتر السياسة والقانون 10.12816/0010339:doi .85-104 .(8) .
6. مختار، الفاتح محمد. (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على الأداء الاقتصادي في السودان. اماراباك. 13(5).

7. Acemoglu, D, & Verdier, T. (2000). The choice between market failures and corruption. American economic review, 90(1), 194-211.
8. Ahmad, N., & Arjumand, S. (2016). Impact of corruption on GDP per capita through international migration: An empirical investigation. Quality & Quantity, 50(4), 1633-1643. doi:10.1007/s11135-015-0224-y
9. Bounoua, C., & Matallah, S. (2014). Corruption and economic growth: Empirical evidence from algeria. International Journal of Innovation and Applied Studies, 8(3), 927.
10. Chang, C., & Hao, Y. (2017). Environmental performance, corruption and economic growth: Global evidence using a new data set. Applied Economics, 49(5), 498-514. doi:10.1080/00036846.2016.1200186
11. d'Agostino, G., Dunne, J. P., & Pieroni, L. (2016). Government spending, corruption and economic growth. World Development, 84, 190-205. doi:10.1016/j.worlddev.2016.03.011
12. Dridi, M. (2013). Corruption and economic growth: the transmission channels, MPRA Paper No. 47873.
13. Egger, P., & Winner, H. (2005). Evidence on corruption as an incentive for foreign direct investment. European journal of political economy, 21(4), 932-952.
14. Kaplan, E. A., & Akçoraoğlu, A. (2017). Political instability, corruption, and economic growth: Evidence from a panel of OECD countries. Business and Economics Research Journal, 8(3), 363. doi:10.20409/beri.2017.55
15. Leff, N. H. (1964). Economic Development Through Bureaucratic Corruption. American Behavioral Scientist, 8(3), 8–14.
16. Mustapha, N. (2014). The impact of corruption on GDP per capita. Journal of Eastern European and Central Asian Research, 1(2) doi:10.15549/jeecar.v1i2.76
17. Sekrafi, H., & Sghaier, A. (2018). Examining the relationship between corruption, economic growth, environmental

degradation, and energy consumption: A panel analysis in MENA region. Journal of the Knowledge Economy, 9(3), 963-979. doi:10.1007/s13132-016-0384-6

18. Shittu, W. O., Hassan, S., & Nawaz, M. A. (2018). The nexus between external debt, corruption and economic growth: Evidence from five SSA countries. African Journal of Economic and Management Studies, 9(3), 319-334. doi:10.1108/AJEMS-07-2017-0171.
19. world bank. (2019), https://databank.worldbank.org (9/2/2019).